لعرض مشاكلكم ومقترحاتكم الخاصة بصفحة شؤون سورية، يرجى مراسلتنا على عنوان الجريدة
البريدي: الشويخ ـ طريق المطار ـ شارع الصحافة
ص.ب 23915 ـ الصفاة
الرمز البريدي: 13100 الكويت
أو على بريدنا الإلكتروني:
syrianaffairs@alanba.com.kw

وزير الصحة يعفي مدير صحة الحسكة من منصبه إثر قضية اختلاس

اصدر وزير الصحة رضا سعيد قرارا يقضي بإعفاء مدير صحة الحسكة مخلف السلامة من منصبه على خلفية قضية اختلاسات مالية.

وكانت الجهات المختصة في الحسكة كشفت عن عمليات اختلاس في مديرية صحة المدينة تصل الى ملياري ليرة سورية.

وأشارت تقارير اعلامية الى انه تم الكشف عن هذه القضية بعد اختلاس مبلغ 5 ملايين ليرة من خلال صرف قيمة رواتب العاملين في المديرية لمرة ثانية خلال شهر.

وكانت عملية الاختلاس تتم من خلال إعادة صرف رواتب العاملين في مديرية الصحة بعد صرفها بشكل نظامي في نهاية كل شهر، حيث كان يوزع الصرف الأول بشكل اعتيادي على الموظفين، فيما يتم توزيع الصرف الثاني على مجموعة المستفيدين من الاختلاسات.

دمشق وريفها أبرز مراكز الاستقطاب ومعظمهم من ذوي المستويات المعيشية المنخفضة

الإهمال والبطالة زادا الهجرة الداخلية.. والحلول حبر على ورق

بدت الهجرة الداخلية في سورية خلال السنوات القليلة الماضية أكثر وضوحا لاسيما خلال سنوات الجفاف التي ضربت الثناء خلال العقد الأخير وكان آخر ملامح تلك الهجرة ترك نحو 200 ألف شخص لقراهم في محافظة الحسكة والتوجه إلى محافظة دمشق وريفها.

وتشير الإحصائيات إلى أن مجموع المهاجرين بين أرجاء سورية بلغ 354 ألف مهاجر خلال السنوات العشر التي سبقت تعداد 1994، ويشكلون 2,6٪ من إجمالي عدد السكان السوريين الموجودين داخل القطر أثناء تعداد 1994، بينما بلغ مجموع المهاجرين 331 ألف مهاجر خلال الأعوام العشرة التي سبقت تعداد 2004، ويشكلون 1,8٪ من إجمالي عدد السكان السوريين الموجودين داخل القطر أثناء تعداد 2004، وذلك حسب إحصائية تابعة للمكتب المركزي للإحصاء.

ويتركز السبب الرئيسي للهجرة الداخلية في عدم توافر فرص العمل في المناطق الطاردة للسكان أما السبب الآخر فهو عدم الرضا عن منطقة السكن أو عن مواصفات المسكن، وكذلك عدم كفاية الدخل لتغطية مصروفات الأسرة، أما السبب الرابع، فيكمن في عدم توافر أو كفاية المرافق وخدمات البنية التحتية في المحيط السكني للأسرة.

ويرى الخبير الاقتصادي د.عيد أبو سكة أن «أسباب ونتائج الهجرة الداخلية لا تختلف كثيرا عن نتائج الهجرة إلى خارج القطر، فكلاهما يجد أسبابه ونتائجه في الأوضاع الاقتصادية المتراجعة في البلاد بشكل عام. لكن يجب التركيز على الأسباب الداخلية، فبتفحصها نجد أن هناك طيفا من الإهمال بالنسبة للمواضيع وفروع الاقتصاد الوطني خارج العاصمة، أي هناك تراجع بالنسبة للزراعة والعاملين فيها. أضف إلى ذلك التصحر واحتباس الأمطار. كل تلك الأسباب وراء الهجرة الداخلية، إضافة إلى تراجع الخدمات. ومعروف في سورية أن المحافظات الأخرى، غير دمشق، كان اهتمامها في الماضي في الزراعة، بينما يلاحظ اليوم أن الزراعة أصبحت تتراجع في سورية وهي تعاني معاناة حقيقية».

وبالعودة إلى الإحصائيات نجد أن نحو 85,6٪ من المهاجرين (أصحاب المستويات المعيشية المنخفضة) من محافظة دمشق اتجهوا إلى محافظة ريف دمشق، بينما قدم 10٪ فقط من المهاجرين الأغنياء إلى محافظة دمشق من محافظة ريف دمشق، و20,4٪ من المحافظات الأخرى القريبة أو المجاورة لها، وهي حمص ودرعا والسويداء والقنيطرة، والباقي من المحافظات الأخرى.

مراكز استقطاب

وتشكل المدن الرئيسة في سورية مراكز استقطاب بسبب تمركز رأس المال، وتوافر فرص العمل فيها. فهي تشكل مصدر جذب لأبناء الريف، وقد بقيت محافظة ريف دمشق جاذبة بقوة للسكان باستمرار قبل عام 1994 أو بعده، وبنسبة أعلى، حيث ازداد حجم صافي الهجرة إليها بنسبة 1,3٪ في المتوسط سنويا بين عامي 1994 و2004. ويعود سبب استمرار جذب محافظة ريف دمشق للسكان إلى قربها من العاصمة، التي توجد فيها الوزارات والإدارات الحكومية المركزية ونسبة كبيرة من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والخدمية ـ هذا من جهة ـ ومن جهة أخرى العاصمة تعاني من الارتفاع الكبير في أسعار وأجور العقارات تفوق بكثير حدود الإمكانات والقدرات المادية للمهاجرين.

برامج إصلاح

وفي هذا الصدد قال د.عيد أبو سكة إن البرامج الحكومية مازالت خططا ولم تجد لها مرتسمات على أرض الواقع كما يجب أن تكون، وهناك جهود قد بذلت لكنها لم تؤت أكلها في السنوات الأخيرة، ولاسيما فيما يتعلق بالتنمية والتطوير في المنطقة الشرقية، إضافة إلى أن موضوع الإصلاح الاقتصادي لم يأخذ بعين الاعتبار كل هذه المناطق، والتوزيع العادل للاستثمار، بل بقي الاستثمار منصبا على المدن الرئيسة.

ويضيف أبو سكة «دائما نركز على التخطيط الإقليمي والمتوازن وضرورة أن تكون التنمية الاقتصادية والاجتماعية متوازنة، بمعنى أن تأخذ هذه المحافظات حقها من المواد المادية في البلد. ولو عدنا بضع سنوات إلى الوراء لرأينا أن هذا الأمر لم يتحقق خصوصا عبر السنوات الأخيرة من الخطتين التاسعة والعاشرة».

يشار إلى أن المكتب المركزي للإحصاء قدم في تقريره لعام 2004 جملة توصيات للحكومة لمعالجة ظاهرة الهجرة، تتمثل في وضع البرامج والخطط، واتخاذ كل ما يلزم من إجراءات للعمل على تحقيق التوازن الديموغرافي والجغرافي مع الإمكانات والطاقات الاقتصادية في المحافظات المختلفة، كخطوة لابد منها لتحقيق الاستثمار الأمثل للموارد، وتحسين المستوى المعيشي للسكان.

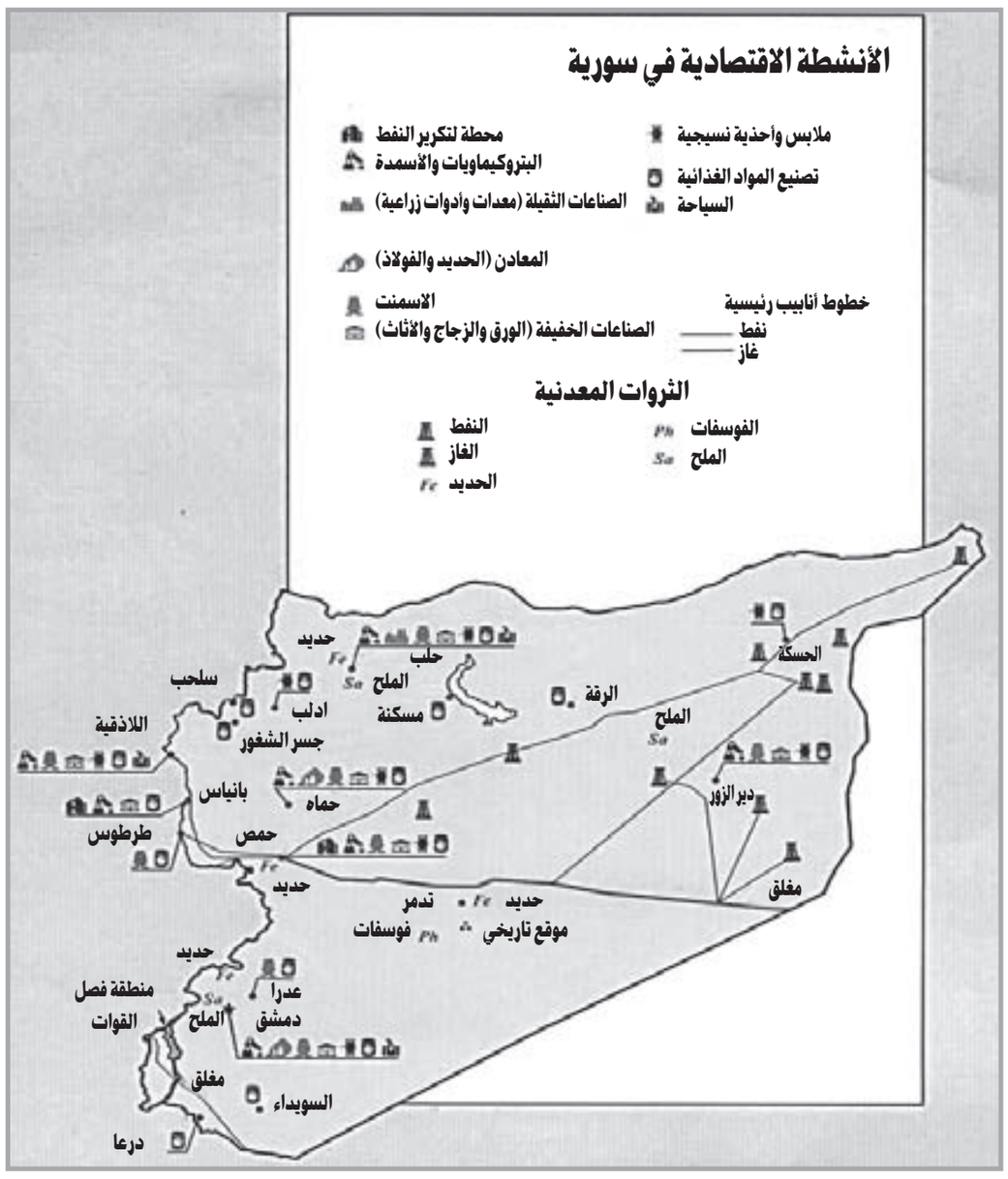

كونوا معنا

التصحر

منذ سنين ونحن نسمع عن مكافحة التصحر، ولكننا ومنذ سنين أيضا ونحن نسمع عن ازدياد الأراضي المتصحرة في سورية، وللأسف فإن مصطلح مكافحة التصحر أصبح من الأدبيات الممجوجة لأنه لم يتحول إلى واقع مرئي، بل ويبدو أنه لن يتحول إلى ذلك، علما أن التصحر ـ وهو بلاشك خطر داهم ـ يتهدد نحو 110 آلاف كم مربع أي ما نسبته 60٪ من مساحة سورية.

ولكن ما الحل في ضوء؟

ربما يكون الحل في فكرة طرحها أحد الزملاء الصحافيين وتتلخص في أنه لا ضير أو ما يمنع قانونيا إن واجهت الحكومة قطاع الأعمال، وقالت له، خذ ما تريد حتى مائة دونم لكل واحد ليستثمرها ويستفيد من عائداتها، طبعا بعد أن يستصلحها، وهذه الدونمات بلا أي إيجار أو رسوم أو ضرائب، فبعض الدول تعطي أراضي على الشاطئ، وليس في الصحراء، لمستثمرين ولـ 99 سنة دونما أجر أو ضرائب، لأن ما سيقام على الأرض سيبقى على الأرض ولأصحاب الأرض، كما أن فكرة كهذه قد تعيد لسورية هيبتها الزراعية، لأننا بلد زراعي أولا وأخيرا. وبهذه العملية لنا أن نتخيل كم من فرص العمل يمكن أن توفرها مثل هذه المشاريع لاسيما أننا نعيش في فترة هجرة داخلية لمواطنين هم مزارعون أولا وأخيرا، وبذلك يتم تفعيل فئة كبيرة من الناس هم بأمس الحاجة لفرص عمل.

فهل من مجيب؟

هدى العبود

مجلس الوزراء يوافق على بيع المنتجات الصناعية بأسعار لا ترتبط بالتكلفة

دمشق تسمح للمؤسسات الصناعية بالإقراض والاقتراض من بعضها البعض لتمويل العمليات الإنتاجية والاستثمارية

وافق مجلس الوزراء على مقترح وزارة الصناعة الخاص بـ «إعطاء الصلاحية للجان الإدارية في الشركات التابعة للوزارة ببيع منتجاتها القديمة والجارية بالأسعار التي تراها مناسبة بغض النظر عن التكلفة وعلى مسؤولية اللجان وذلك بعد موافقة مجلس إدارة المؤسسة التي تتبع لها الشركة». كما وافق المجلس على طلب الوزارة الخاص بـ «السماح للمؤسسات الصناعية بالإقراض والاقتراض من بعضها البعض لتمويل العمليات الإنتاجية والاستثمارية». وأحال مجلس الوزراء مقترحين لوزارة الصناعة إلى وزارة المالية الاول الذي يعتبر المؤسسات العامة الصناعية وحدة مالية مستقلة وتقديم بيان ضريبي موحد عن نتائج أعمال المؤسسات وشركاتها التابعة بدءا من عام 2009، والثاني المتعلق باستبعاد كلفة العمالة الفائضة في الشركات المتعثرة من كلف الانتاج على ان تقوم هذه الشركات بدفع رواتب العمالة الفائضة لديها من الأرباح الإجمالية المحققة لديها، لدراستهما وبيان الرأي ورفعهما إلى اللجنة الاقتصادية.

وكانت وزارة الصناعة رفعت إلى مجلس الوزراء مذكرة تضمنت المقترحات المذكورة والتي بينت فيها أنها «تتابع بالتنسيق مع وزارتي الإدارة المحلية والسياحة إجراءات طرح المواقع الـ14 لديها للاستثمار الا ان البرنامج الزمني المتوقع لاستثمار هذه المواقع بعد تحويل صفتها العمرانية حسب مقترحات وزارة السياحة بهذا الشأن يمكن ان يمتد لأكثر من عام حيث ان هذه العملية ستوفر للوزارة السيولة المالية اللازمة لإعادة استثمار الريع الناجم عن عملية استثمار هذه المواقع».

أكثر من 81 مليار ليرة دعم الصادرات السورية

كشف مدير صندوق دعم الصادرات ايهاب اسمندر عن تفاصيل خطة تنمية الصادرات التي وافقت عليها اللجنة الاقتصادية منذ ايام. وأوضح اسمندر في محاضرة له خلال ورشة العمل التي أقامتها هيئة تنمية الصادرات لبحث سبل الدعم لقطاعي الصناعات الهندسية والنسيجية في سورية «ان مجالات دعم المنتجات المعدة للتصدير ستتركز على الطاقة والنقل والشحن، تأمينات العمال بحيث يبلغ الدعم المخصص لجانب الطاقة 20٪ من التكلفة الاجمالية ولجانب النقل 25٪ ولجانب العمالة 33٪».

وقال: «ان صندوق دعم الصادرات وضع في إطار خطته لتنمية الصادرات ثلاثة سيناريوهات للدعم وهي: دعم كامل الصادرات، ودعم على أساس قطاعي كقطاع النسيج وقطاع الصناعات الغذائية، دعم على أساس سلعي كالألبسة الجاهزة، تعليب الأغذية، زيت الزيتون وغيرها، مبينا ان تكلفة السيناريو الأول نحو 48 مليار ليرة سورية، 20 مليار ليرة للسيناريو الثاني و13,5 مليارا للسيناريو الثالث».

وتم إحداث الصندوق بموجب المرسوم التشريعي رقم 19 تاريخ 20 ابريل 2009، بعد احداث هيئة تنمية وترويج الصادرات في اطار خطة الحكومة لاحداث منظومة متكاملة للتصدير تتألف من الهيئة والصندوق واتحاد المصدرين. ويهدف الصندوق إلى العمل على تقوية قدرة المصدرين على التسويق والترويج، ومساعدة المنتجين على زيادة قدرتهم على التصدير والسعي للتخفيف من الأعباء التمويلية على المصدرين لتتساوى مع المنافسين في الأسواق العالمية وإعداد وإدارة نظام متكامل لحوافز التصدير ووضع نظام لضمان الصادرات، ووضع نظام لتمويل المصدرين ما قبل التصدير.

ارتفاع عدد الدول المستوردة إلى 60

450 مليون دولار قيمة الصادرات الدوائية السورية

أكدت معاون وزير الصحة للشؤون الدوائية د.ميسون نصري وجود دول جديدة عربية وأجنبية دخلت في القائمة لتصدير الدواء السوري إليها مثل مصر والأردن والسعودية وكذلك المانيا كما أن هنالك تصديرا لبعض الدول الافريقية.

وبذلك أصبح عدد الدول المصدر إليها الدواء السوري حوالي 60 دولة وقد بلغت قيمة صادراتنا أكثر من 450 مليون دولار خلال نصف عام 2009.

هذا ما عدا الاتفاقيات الصحية مع العديد من هذه الدول التي تتعلق بتبادل الخبرات في مجال الصناعات الدوائية فيما بينها.، مشيرة إلى أن الوزارة مازالت تقدم التسهيلات اللازمة من ناحية الإجراءات التصديرية للدواء.

وأشارت نصري إلى أنه اذا دخلت سورية في اتفاقية منظمة الصحة العالمية سيتم فتح الباب للاستيراد أكثر وهنا على أصحاب المعامل أن يثبتوا دورهم بجودة مستحضراتهم من أجل التغلب على المنافسة.

شكلت 61٪ من الموازنة

7,3 مليارات دولار قيمة الضرائب والرسوم في العام 2008

ارتفع النمو في تحصيل الضرائب والرسوم خلال السنوات الأخيرة ليقارب نحو 7,3 مليارات دولار في موازنة الدولة لعام 2008.

واشار وزير المالية السوري د.محمد الحسين في بيان للوزارة الى ان الحصيلة الفعلية لقطاع الضرائب والرسوم تطورت بشكل جيد خلال السنوات الأخيرة حيث ارتفعت هذه الحصيلة من نحو 176 مليار ليرة سورية (ما يقارب 3,52 مليارات دولار) في عام 2000 إلى حوالي 238 مليار ليرة سورية عام 2003 ثم الى نحو 302 مليار ليرة سورية عام 2007 وأخيرا الى نحو 364 مليار ليرة سورية (ما يعادل 7,3 مليارات دولار) عام 2008.

واوضح ان نسبة مساهمة هذه الحصيلة في تمويل موازنة عام 2008 بلغت نحو 61٪ لافتا الى ان الحكومة السورية ووزارة المالية تعملان على مزيد من تطوير قطاع الضرائب والرسوم وخاصة استكمال اصلاح الادارة الضريبية وتعميق اجراءات مكافحة التهرب الضريبي الذي لا تنكر وزارة المالية وجوده.

وأكد ان قطاع الضرائب والرسوم السورية يعد أحد القطاعات الفعالة بالمقارنة مع القطاعات المماثلة في دول المنطقة خاصة بعد ان جرى تحديثه من ناحية التشريعات وآليات العمل في السنوات الأخيرة.

تأجيل توزيع الأراضي على الجمعيات السكنية في حلب إلى أجل غير مسمى

منظر عام لمدينة حلب

جاء اجتماع وزيري الإدارة المحلية والإسكان مع أعضاء مجلس مدينة حلب مؤخرا مخيبا للآمال، على اعتبار انه كان منتظرا منه ان يحدد موعد لتوزيع الأراضي على الجمعيات السكنية حيث اقتصر الاجتماع على مناقشة وبحث المناطق التي ستوزع على الجمعيات السكنية المعروفة مسبقا وهي «دبليو3 ـ ان4 ـ ان1». واعتمدت خلال الاجتماع الأسس الجديدة لتوزيع الأراضي على الجمعيات والمتعلقة بقدم تأسيس الجمعية حيث تمنح علامة عن كل سنة على ألا تزيد على ثلاثين علامة، وتمنح أيضا علامتان عن متوسط سنوات قدم الأعضاء على ألا تزيد على سبعين علامة. من جهته، أشار وزير الإسكان والتعمير عمر غلاونجي إلى ان التوزيع المقبل للمقاسم سيشمل مشاريع سكنية متعددة كمشاريع السكن الشبابي وسكن الادخار إضافة الى التعاون السكني.

من جانبه، اقترح محافظ حلب علي منصور إعادة دراسة الأسس التي سيجري التوزيع بناء عليها قبل اعتمادها بشكل نهائي. ويؤكد الخبراء ان تأخير توزيع الأراضي لفترة زمنية غير محددة سيؤدي إلى تجميد الوضع الاقتصادي نظرا لارتباط قطاع الإنشاءات بأكثر من 100 قطاع يمكن ان يستفيد من حركة البناء في حلب التي يوجد فيها 468 جمعية سكنية تنتظر تسلم الأراضي من مجلس المدينة للشروع بالبناء. جدير بالذكر ان في حلب أكثر من 200 ألف مكتتب يتوزعون على 468 جمعية سكنية لم تتسلم أي أرض منذ 15 عاما. وأشار رئيس مجلس المدينة معن شبلي الى انه تجري دراسة مساحات توسع أخرى ليتم استملاكها ووضعها في جداول التوزيع المستقبلية لتلبية حاجات كل المكتتبين في الجمعيات السكنية.

ثمن أرض كراج رأس العين ارتفع من 450 ألفاً إلى 19 مليوناً

تحول سعر الأرض التي تم شراؤها من قبل مجلس مدينة رأس العين في محافظة الحسكة بمساحة عشرة دونمات لصالح نقابة النقل البري لإنشاء كراج عليها من مبلغ 450 ألف ليرة إلى 19 مليون ليرة سورية فقط.

العملية دقيقة ومخفية الجوانب فمن الناحية القانونية يمكن القول انها مقبولة ومن الناحية المنطقية وسعر المتر المربع هناك فهي غير مقبولة!

رئيس مجلس مدينة رأس العين عبدالرزاق البطران أعلن عن «عدم مسؤولية المجلس عن تبعات البيع والشراء بين نقابة النقل البري ومالك الأرض (م.س) ويقول البطران: «المجلس يلعب دور الوساطة القانونية فقط من خلال قيام البلدية باستملاك الأرض بعقد نظامي، غير أن صاحب الأرض قدم شكوى قضائية يعترض فيها على تقديرات المجلس حول سعر الأرض ومن خلال اللجنة المشكلة لهذا الأمر حصل المالك على تقديرات مالية تحولت من 450 ألفا إلى 19 مليون ليرة وعلى نقابة النقل البري القيام بدفعها». ويضيف البطران: «نحن كبلدية قدمنا طلبا بالاستئناف من باب الاحتياط كوننا وسيطا، غير أن قضايا الدولة جاوبتنا بالرفض وذلك لعدم وجود استئناف في هذه القضايا وبذلك يكون المالك قد حصل على قرار مبرم». من جهته، فان رئيس نقابة النقل البري بالحسكة إبراهيم الخليل وصف القرار «بأنه كارثة بحق صندوق النقل البري.